

● أخبار قصيرة

**بكين تتصدى لخطاب الانفصال وتتمسك بوحدة الصين**

أدان مكتب شؤون تايوان في الصين خطاب رئيس تايوان لاي تشينغ في بمناسبة اليوم الوطني للجزيرة، متهماً إياه بتضليل الرأي العام والترويج لاستقلال تايوان، ومشدداً على أنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية. وأكدت المتحدثنة باسم المكتب، تشانغ تشانغ، تمسك بكين بمبدأ «صين واحدة»، ورفضها القوى الانفصالية والتدخلات الخارجية، وأكدت أن بكين ترى مستقبل تايوان جزءاً من مسألة وحدة الصين. في المقابل، قال «لاي» إن تايوان لن تتنازل عن حريتها، ودافع عن زيادة الإنفاق العسكري باعتبارها خطوة لردع الحرب وحماية أمن تايوان، متهماً الصين بممارسة ضغوط عسكرية. وتعارض بكين الدعم العسكري الأمريكي لتايوان، معتبرة أنه يزيد التوتر ويهدد الاستقرار.

**انتخابات أميركا.. تراجع شعبية ترامب يثير مخاوف الجمهوريين**

نتجه الانتخابات النصفية الأمريكية إلى منافسة محتدمة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، مع بدء التصويت المبكر حضورياً في عدد من الولايات، وسط مؤشرات على تقدم الديمقراطيين، دون دلائل حاسمة على تحقيقهم مكاسب واسعة. وتشير استطلاعات الرأي إلى تراجع حظوظ الجمهوريين بفعل تداعيات العدوان على إيران، وارتفاع تكاليف المعيشة وأسعار الوقود، وتراجع شعبية دونالد ترامب. كما تثير سياسات الأخير الاقتصادية والقيود المقترحة على التصويت عبر البريد مخاوف قانونية وانتخابية. وبدأ بعض المرشحين الجمهوريين الابتعاد عن ترامب خشية انعكاس أدائه على فرصهم، فيما يستفيد الديمقراطيون من تصاعد القلق بشأن الاقتصاد والرعاية الصحية والتضخم. ومن المقرر إجراء الانتخابات في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وسط منافسة على مقاعد مجلسي النواب والشيوخ، مع بقاء النتائج غير محسومة.

زاخاروفا تتهم مسؤولين أوروبيين بدفع القارة نحو مواجهة مع روسيا

اتهمت المتحدثنة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، رئيس الوزراء الإستوني كريستن ميخال بدفع الاتحاد الأوروبي نحو «مستنقع المواجهة»، على خلفية تصريحاته بشأن استهداف مصافي النفط الروسية. وكان ميخال قد أعلن أن الاتحاد الأوروبي سيبدأ ما يوسعه لتمكين أوكرانيا من تدمير المصافي الروسية، ما أثار انتقادات روسية. واعتبرت زاخاروفا أن هذه التصريحات تتجاوز صلاحيات المسؤول الإستوني، متسائلة عن منحه حق التحدث باسم الاتحاد الأوروبي بأكمله. كما انتقدت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كايالاس، معتبرة أن تصريحاتها لاتعبر عن تفويض أوروبي واضح.

ويكشف عجز المجتمع الدولي عن حماية الأسرى**قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.. تشريع صهيوني خطير يُشرعن القتل ويعمق الانتهاكات**

الوفاق/ لا يقتصر قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين على تشديد العقوبات، بل يمثل تصعيداً خطيراً يضع الحق في الحياة على حافة الخطر، ويفتح الباب أمام انتهاك جسيم للضمانات القضائية، في ظل مخاوف من التمييز في تطبيقه. ويأتي إقرار هذا القانون امتداداً لسياسات الاحتلال الصهيوني بحق الأسرى، وسط تقارير حقوقية تتحدث عن التعذيب وسوء المعاملة والإهمال الطبي داخل السجون، بما يضاعف المخاوف على حياة المعتقلين وحقوقهم الأساسية. ومع تصاعد التحذيرات الدولية، يضع هذا التشريع كيان الاحتلال في مواجهة تساؤلات قانونية وحقوقية حادة بشأن التزامه بالقواعد الدولية، ويضع المجتمع الدولي أمام اختبار لا يحتمل الاكتفاء ببينات الإدانة. فحين يصبح الحق في الحياة موضع تهديد، لا يعود الصمت موقفاً محايداً، بل يتحول مسؤولية التحرك إلى ضرورة ملحة لحماية الأسرى، ووقف الانتهاكات، وضمان مساءلة المسؤولين عنها.

قانون إعدام الأسرى والحق في الحياة

أقرّ الكنيست الصهيوني قانون إعدام من تصفهم السلطات الصهيونية بـ«الإرهابيين» في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦، ودخل حيزّ النفاذ في ٥ نيسان/أبريل من العام نفسه. ويقضي القانون، ضمن أحكامه المتعلقة بالفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بفرض عقوبة الإعدام على من ثبت إدانتهم بالنسب عمداً في وفاة شخص ضمن عمل تصفّفه السلطات الصهيونية إرهابياً، مع إتاحة الحكم بالسجن المؤبد في ظروف خاصة. ولا تقتصر خطورة التشريع على جسامه العقوبة وتعدّر تدارك آثار تنفيذها، بل تشمل السياق الذي سيُطبق فيه وطبيعة المحاكم المختصة ومدى توافر الضمانات للمتهمين. فالحق في الحياة حق أساسي لا يجوز إخضاعه للاعتبارات السياسية أو الأمنية، فيما تثير طبيعة النظام القضائي المطبق على الفلسطينيين تساؤلات بشأن المساواة أمام القانون واحتمالات التمييز.

أوضاع الأسرى ومخاوف التعذيب والإهمال الطبي

تثير التقارير الحقوقية والشهادات المتعلقة بأوضاع الأسرى الفلسطينيين مخاوف بشأن التعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الصحية، والقيود المفروضة على التواصل مع المحامين وأفراد العائلة، فضلاً عن حالات الوفيات أثناء الاحتجاز، التي تستلزم تحقيقات مستقلة وشفافة. ويحظر القانون الدولي التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، ويلزم سلطات الاحتجاز بحماية

صحة المحتجزين وكرامتهم وتوفير الرعاية الطبية اللازمة لهم. ولا تبرر الاعتبارات الأمنية انتهاك هذه الحقوق أو تعطيل التحقيق في الادعاءات المتعلقة بها. وتزداد أهمية هذه الضمانات مع طرح عقوبة لا رجعة فيها؛ إذ إن أي خطأ قضائي أو انتهاك لحقوق الدفاع قد يؤدي إلى إزهاق حياة إنسان بصورة يتعذر إصلاحها. لذلك، تبرز ضرورة الرقابة المستقلة والتحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها ومحاسبة المسؤولين عنها عند ثبتها.

التزامات القوة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي

تفرض اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التزامات على القوة القائمة بالاحتلال، تشمل حماية الأشخاص المشمولين بها وضمان معاملتهم معاملة إنسانية واحترام الضمانات القضائية المقررة لهم. ولا يتيح الاحتلال تجاهل هذه الالتزامات، كما لا يمكن للتشريعات الداخلية أن تلغي القواعد الدولية الملزمة. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٦، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك إلى إلغاء القانون، محذراً من تعارضه مع التزامات كيان الاحتلال الدولية، ولا سيما ما يتعلق بالحق في الحياة والتمييز وضمانات المحاكمة العادلة. وفي ٢ نيسان/أبريل، دعا خبراء أمميون أيضاً إلى إلغائه، وأثاروا مخاوف من تكريس نظام تمييزي لعقوبة الإعدام. وتعكس هذه المواقف اعتراضات قانونية دولية جديدة تستدعي المعالجة والمساءلة. فالمساءلة عن الجرائم لاتبرر التعذيب أو المحاكمة غير العادلة أو الحرمان التعسفي من الحياة، كما يجب أن تبقى الحماية القانونية مكفولة للجميع دون تمييز.

صحة المحتجزين وكرامتهم وتوفير الرعاية الطبية اللازمة لهم. ولا تبرر الاعتبارات الأمنية انتهاك هذه الحقوق أو تعطيل التحقيق في الادعاءات المتعلقة بها. وتزداد أهمية هذه الضمانات مع طرح عقوبة لا رجعة فيها؛ إذ إن أي خطأ قضائي أو انتهاك لحقوق الدفاع قد يؤدي إلى إزهاق حياة إنسان بصورة يتعذر إصلاحها. لذلك، تبرز ضرورة الرقابة المستقلة والتحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها ومحاسبة المسؤولين عنها عند ثبتها.

المحاكمة العادلة والمساواة أمام القانون

يكفل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مختصة ومستقلة ومحيدة، ويضمن للمتهم حقوق الدفاع والاستعانة بمحام. وتزداد أهمية هذه الضمانات في القضايا التي قد تنتهي بعقوبة الإعدام.

كما يثير تطبيق أطر قضائية مختلفة على فئات سكانية ضمن المنطقة نفسها تساؤلات بشأن المساواة أمام القانون وحظر التمييز. ولا يكفي الاستناد إلى التشريعات الداخلية لتبرير إجراءات تمس الحقوق الأساسية، بل يجب أن تتوافق المحاكمات مع المعايير الدولية، وأن تتوافر للمتهمين فرص فعلية للدفاع والطعن في الأحكام. وقد حذر خبراء أمميون من مخاوف تتعلق بالتمييز ضد الفلسطينيين، وبمحاكمة المدنيين أمام

تتصاعد المخاوف الحقوقية بشأن مصير المعتقلين الفلسطينيين في السجون، وسط تحذيرات من تداعيات خطيرة تمس حياتهم وكرامتهم وتستدعي تحركاً دولياً عاجلاً**اليوم العالمي لمناهضة الإعدام.. دعوات لحماية الأسرى**

يوافق اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام العاشر من تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، وقد أحيى للمرة الأولى عام ٢٠٠٣ بهدف تعزيز الجهود المناهضة للعقوبة وتبسيط الضوء على أبعادها الحقوقية والإنسانية. وتكتسب المناسبة أهمية خاصة في ظل المخاوف المرتبطة بالقانون الصهيوني ومصير الأسرى الفلسطينيين. وتبرز مسؤولية مؤسسات المبلغ والمنظمات الحقوقية في توثيق الانتهاكات المبلغ عنها، ومتابعة أوضاع المعتقلين، والمطالبة بتحقيقات مستقلة، وتوفير الدعم القانوني لهم. وتتطلب مواجهة تداعيات القانون تنسيقاً فلسطينياً ودولياً لدفع القضية من التصريحات العامة إلى المتابعة أمام المؤسسات والآليات القانونية المختصة، بما يعزز فرص حماية الأسرى وضمان حقوقهم.

المجتمع الدولي.. من الإدانة إلى المساءلة

يضع قانون إعدام الأسرى المجتمع الدولي أمام اختبار عملي لمدى التزامه بحماية الحقوق الأساسية. فالإدانات والتحذيرات، على أهميتها، لا تكفي ما لم تترافق مع خطوات واضحة للضغط من أجل إلغاء القانون وضمان احترام الالتزامات الدولية. وتشمل المسؤولية الدولية متابعة أوضاع الأسرى، والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالتعذيب والإهمال الطبي والوفيات أثناء الاحتجاز، ودعم المؤسسات الحقوقية المستقلة، وضمان المساءلة عن الانتهاكات التي تثبتتها التحقيقات والجهات المختصة.

كما تثير القضية تساؤلات بشأن ازدواجية المعايير في التعامل مع الحقوق الدولية؛ إذ تتضرر مصداقية النظام الدولي عندما تختلف الاستجابة للانتهاكات باختلاف المصالح السياسية وموازنين القوة. ولا يمكن ضمان حماية الحقوق بصورة فعالة إذا بقي تطبيق القواعد الدولية انتقائياً أو اقتصر على بيانات لاتتبعها إجراءات ملموسة.

حماية الأسرى التزام قانوني

ختاماً، يثير قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين مخاطر جسيمة على الحق في الحياة والمساواة والمحاكمة العادلة، ووضعي التزامات الاحتلال الدولية موضع المساءلة. فحقوق الأسرى ليست رهينة التبريرات السياسية، ولا يجوز إخضاعها للانتقائية. وتبقى حماية حياتهم وكرامتهم مسؤولية قانونية وإنسانية تستوجب تحركاً دولياً عاجلاً لإلغاء القانون، ووقف الانتهاكات، وضمان الرقابة المستقلة والمحاسبة الفعلية للمسؤولين عنها.

تصعيد صهيوني في جنوب سوريا..**٢٨٠ توغلاً خلال شهر**

التقرير الأممي إلى استمرار احتجاز ما لا يقل عن ٤٩ سورياً لدى القوات الصهيونية. وتثير هذه التطورات مخاوف بشأن سلامة المدنيين واستقرار المنطقة، وسط مطالبات بوقف التوغلات والانتهاكات، واحترام القانون الدولي، ومحاسبة المسؤولين عن الاعتداءات، وإنهاء الإجراءات العسكرية التي تزيد معاناة السكان في جنوب سوريا.

عن وقوع إصابات، قبل انسحاب القوات من تل الكروم. ووثّق مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نحو ٢٨٠ توغلاً صهيونياً في جنوب سوريا خلال سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، وهو أعلى عدد شهري مسجّل منذ بداية العام. وشملت الانتهاكات مدهمة المنازل، وتقييد حركة السكان، والتزهيب، والاحتجاز التعسفي، وتدمير سبل العيش. وأشار

توغّلت قوة عسكرية صهيونية تضم نحو ثمانى آليات عسكرية في ريف القنيطرة جنوبي سوريا، انطلاقاً من قاعدة تل أحمر باتجاه قريي رسم السند والحيدرة، حيث نفذت عمليات مدهمة وتفتيش، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان. ويأتي ذلك ضمن تصعيد متواصل، شمل إطلاق النار باتجاه رعاة أغنام قرب بلدة كوندية، دون ورود معلومات

القوات المسلحة اليمنية تحذّر من استخدام المطارات والأجواء السعودية

في «المطار بالمطار، والحصار بالحصار، والتصعيد بالتصعيد»، حتى تحقيق أهدافها. وتشير التقارير إلى أن الهجوم يأتي بعد ضربات سابقة استهدفت المطار، في وقت تتواصل فيه الغارات السعودية على اليمن.

بدوره أكد المتحدث باسم وزارة الصحة والبيئة اليمني أنيس الأصبحي، إصابة ستة مواطنين بينهم امرأة وطفل، جراء استهداف الطائرات السعودية منزل في حي سكني في منطقة باب شعوب بأمانة العاصمة صنعاء. وقالت الصحة

جدّدت القوات المسلحة اليمنية تحذيرها للشركات الملاحية الجوية والخبراء والموظفين والعاملين والمسافرين من استخدام المطارات والأجواء السعودية، باستثناء مطاري مكة المكرمة والمدينة المنورة، معتبرة أنها معرضة للاستهداف ومعرضة للعمليات العسكرية. ودعت القوات المسلحة اليمنية الجميع إلى أخذ التحذيرات على محمل الجد، محفلةً السعودية مسؤولية أي اعتراضات، ومؤكدةً استمرارها في تثبيت المعادلات التي أعلنتها، والمتعملة

القوات المسلحة اليمنية تحذّر من استخدام المطارات والأجواء السعودية

في بيانها إن إجمالي ضحايا الحرب منذ بداية تصعيده في الثالث من سبتمبر/أيلول حتى مساء يوم العاشر من أكتوبر/تشرين الأول الجاري، بلغ ٢٥٩ شهيداً وجريحاً معظمهم نساء وأطفال. وأوضحت أن عدد الشهداء بلغ ٩١ شهيداً، فيما بلغ عدد الجرحى ١٦٨ جريحاً، مؤكدة أن هذا الرقم يعكس حجم الكارثة الإنسانية المتفاقمة، حيث تشكل النساء والأطفال مانسبته ٦٠٪ من الضحايا، مما يؤكد أن الاستهداف كان موجّهاً للأعيان المدنية والسكان الأمنين.